الفصل الثالث

الحماية الفرنسية

قبل أن نتحدث عن الأسباب التي أدت بتونس إلى فقد استقلالها يجب أن نذكر الظروف الدولية التي سبقت فرض الحماية الفرنسية على تونس وما كان لها من الأثر في إطلاق يد فرنسا في البلاد ، فقد كان الجو السياسي العام في أوروبا وقتذاك متأثراً بحادثين عظيمين هما : هزيمة فرنسا في حربها مع ألمانيا عام ١٨٧٠ وهزيمة تركيا في حربها مع روسيا عام ١٨٧٧ .

فبعد أن ألحقت ألمانيا مقاطعتي الالزاس واللورين بامبراطوريتها صرفت عنايتها للاحتفاظ بهما وإبعاد فرنسا عن فكرة الأخذ بالثأر ومحاولة استرجاع هاتين المنطقتين ، ورأت أن تفسح لها المجال في بسط نفوذها خارج أوروبا ، وكان بسمارك يسمي بصفة عامة للاحتفاظ بالوضعية التي نتجت في أوروبا عن حرب ١٨٧٠ ويعمل على توجيه الدول نحو الشرق ، فكان لا يمانع في امتداد نفوذ فرنسا في تونس ، وانجلترا في مصر .

وكانت انجلترا لا تعارض في تقطيع أوصال الدولة العثمانية في أوروبا وفي غيرها .

أما فرنسا فإنها كانت تحاول الابتعاد عن الميدان الدولي خشية التورط في مشاكل خارجية لا تستطيع أن تواجهها ، وقد خرجت من الحرب مهيضة الجناح عام ١٨٧٠ .

وظهرت هذه الاتجاهات أثناء مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ ، فأوعزت ألمانيا لفرنسا بوضع يدها على تونس حتى لا تضم المراقيل في وجهها في المؤتمر ، كما نصحتها انجلترا ببسط نفوذها على تونس لتتمكن هي بدورها من الاستيلاء على مصر .

وهكذا قامت المانيا وانجلترا بتشجيع فرنسا على احتلال تونس وفصلها عن ممتلكات تركيا ، وإن كانت تونس فى الحقيقة لا تربطها مع الدولة العثمانية فى ذلك العهد إلا الروابط الروحية .

بدء التدخل الأجنبي :

منذ احتلال بلاد الجزائر سنة ١٨٣٠ بدأت فرنسا توجه أنظارها إلى تونس عاقدة العزم على وضع يدها عليها وبسط نفوذها فيها ، وكانت لا تدع فرصة إلا انتهزتها للتدخل فى شؤونها الداخلية ، ووضع المراقيل فى سبيل نهوضها ، وخلق الدسائس لايقاعها فيما نصبت لها من شباك ، ومن ذلك المناورات التى كان يقوم بها قناصلها قبيل الحماية ، وما صحبها من التنافس والتسابق الديبلوماسى الذى كان يجرى خاصة بين فرنسا وإيطاليا فى هذا المضمار .

وقد بدأ التدخل الأجنبى يتسرب إلى تونس ويتسع شيئاً فشيئا فى القرن التاسع عشر ، ففتحت أبواب البلاد للجاليات الأجنبية ، وشرع الأمراء فى استقدام الفنيين الأجانب وأعطائهم بعض الامتيازات ، مما حمل القناصل على التدخل لحماية مصالحهم ، وبهذه الطريقة تمكن هؤلاء القناصل من توطيد علاقاتهم بالبلاط والتأثير عليه ، وخلق المشاكل بينه وبين الدول بسبب المشروعات الاصلاحية التى كان القناصل يوعزون بادخالها ، لا بقصد الاصلاح وإنما بقصد إحداث الاضطرابات وتقويض أركان الحكم فى البلاد . ثم حملوا الدولة التونسية على أخذ قروض من أوربا ، وتمكنوا — بدعوى حماية هذه الأموال — من التدخل الفعلى فى شؤون البلاد ، وكان التنافس بين هذه الدول الأوربية من العوامل التى ورطت الدولة فى مشروعات لا تعود عليها بفائدة تذكر .

وهكذا ضيقت هذه الدول الخناق على تونس ووضعت فى عنقها أغلالا عجزت عن التخلص منها فيما بعد .

وقد أدت هذه الحالة بالدولة التونسية إلى فرض ضرائب مرهقة للشعب لأداء الديون التى اثقلت كاهلها . ونتج عن هذا التصرف قيام ثورة فى البلاد بزعامة على بن غذاهم سنة ١٨٦٤ .

وأمام الضغط الدولى وتحرج الحالة الداخلية سلمت الدولة مصلحة الجمارك للاجانب مقابل ما اقترضته من أموال . فزادت الأحوال اضطرابا وانتهى الأمر بتكوين لجنة مالية دولية تحت رئاسة الجنرال خيرالدين سنة ١٢٨٦هـ . (١٨٧٠م) وقد عملت هذه اللجنة على توحيد الديون ، وكانت تبلغ ٢٥ مليون فرنك ، وما لبثت أن أصبحت هذه اللجنة ميدانا جديداً اشتد فيه النزاع والتنافس بين الدول ، واتخذتها إيطاليا وانجلترا وسيلة لمقاومة النفوذ الفرنسى .

وعملت فرنسا نفسها على احباط أعمال هذه اللجنة حتى تزيد أحوال تونس استياء واضطرابا ، وتقتنع الدول بوجوب تسليم مقاليد الأمور إلى دولة واحدة هى فرنسا . وكان تنافس الدول ظاهرا فى تسابقها للحصول على بعض الامتيازات فى البلاد . وهكذا حصلت فرنسا على امتياز بانشاء سكة حديد بين تونس والجزائر سنة ١٨٧٤ وحاول القنصل الايطالى أخذ امتياز إنشاء مصلحة التلغراف ، فلم يفلح ولكنه حصل على شراء السكة الحديدية الممتدة بين تونس وحلق الوادى من شركة انجليزية بفضل ما بذله من أموال طائلة . وأخذ القنصل الفرنسى روسطان امتيازا بانشاء سكة حديدية أخرى بين تونس وبنزرت ، وتونس وسوسة ، وإنشاء ميناء بتونس .

وفى النهاية صممت فرنسا على أن تسبق إيطاليا فى وضع يدها على تونس ، وظلت تترقب الفرصة المناسبة وتهيىء الظروف المساعدة ، ولو أدى الأمر إلى خلق هذه الظروف .

فرصة الحماية :

كان المتحمس لفكرة احتلال تونس هو رئيس الوزارة الفرنسية جول فيرى ، ولكنه لم يجد مساعدة ولا تشجيعاً من مواطنيه ، لأن الرأى العام الفرنسى كان مهتما قبل كل شىء بالشؤون الداخلية المضطربة بسبب الهزيمة التى لحقت فرنسا فى حربها مع المانيا سنة ١٨٧٠ . فكان رجالها المسؤولون يعارضون كل مشروع من شأنه احداث أزمة بين فرنسا والدول ، وكان السياسيون ورجال الصحافة يرون أن كل توسع خارج أوربا يشتت الجهود ويلهي الرأى العام عن المطالبة باسترجاع المناطق المفصولة عن الوطن ، خصوصاً وإن التشجيع لتنفيذ هذا المشروع كان صادراً عن بسمارك عامل المانيا . وقد لاقى جول فيرى مقاومة عنيفة

من الحزب الراديكالى ومن زعيمه كامبانصو ، ولكنه فى الأخير نفذ فكرته بالرغم من كل هذه المعارضات ، وانجز مشروعه بسرعة ومهارة قبل أن يتفطن الرأى العام ويقف فى سبيل تنفيذه ، فاتخذ بعض المناوشات البسيطة التى كانت تحدث أحياناً على الحدود بين التونسيين والجزائريين سبباً للتداخل المباشر فى شؤون تونس .

وبالرغم مما تعهد به الباى محمد الصادق فى ذلك الحين من دفع الغرامات وضمان الأمن على الحدود زحفت الجيوش الفرنسية من الجزائر بدون سابق انذار على القطر التونسى ، بينما نزلت قوات أخرى من البحر فى ميناء بنزرت ومنطقة طبرقة . وبعد معارك لم تدم طويلا وصلت القوات الفرنسية يوم ١٢ مايو سنة ١٨٨١ إلى بلدة منوبة ، وحوصر الباى فى قصره بباردو ، وعرض عليه قائد الجيش الفرنسى الجنرال « بريار » والقنصل « روسطان » معاهدة « باردو » ، ولم يتركا له الوقت للنظار فيها ولا لاستشارة شعبه ، بل أجبراه على إمضائها . وهكذا تحت تأثير الوعيد وفى ظل احتلال الجيوش الفرنسية لعدة مناطق من البلاد أكره محمد الصادق باى على إمضاء المعاهدة يوم ١٢ مايو ١٨٨١[1] .

بنود المعاهدة :

وتنص هذه المعاهدة فى المادة الأولى منها على أن « معاهدات الصلح والمودة والتجارة وجميع الاتفاقات الأخرى الموجودة بين الجمهورية الفرنسية والباى قد وقع تأكيدها وتجديدها » .

وتنص المادة الثانية منها على أن تحتل القوات الفرنسية المراكز التى ترى احتلالها لازما لتحقيق النظام وحفظ الأمن بالحدود والسواحل ، كما تنص على أن هذا الاحتلال يزول عند ما تتفق السلطتان الحربيتان الفرنسية والتونسية على أن الإدارة المحلية قد أصبحت قادرة على حفظ الأمن .

وتنص المادة الرابعة على أن دولة الجمهورية الفرنسية تتعهد بتنفيذ جميع المعاهدات الموجودة بين الحكومة التونسية ومختلف الدول الأوربية .

وتنص المادة السادسة على أن تتولى فرنسا بواسطة وزرائها المفوضين وقناصلها تمثيل تونس ورعاية مصالحها ومصالح رعاياها فى الخارج ، وفى مقابل ذلك يتعهد

---

(١) أدرج نص المعاهدة فى ملاحق هذا الكتاب .

الباى بعدم إبرام أى عقد ذى صبغة عامة مع دولة أخرى ، دون علم سابق من الحكومة الفرنسية والحصول على موافقتها .

ويكفى أن نلقى نظرة عامة على ديباجة هذه المعاهدة ونصوص موادها لنعلم كيف توسلت فرنسا إلى بسط نفوذها على تونس بدعوى المحافظة على الأمن ورعاية حسن الجوار . فبمقتضى المادة الثانية منها أعطت فرنسا لنفسها الحق فى احتلال مناطق من تونس ، وإذا كانت المعاهدة قد قيدت هذا الاحتلال ببعض المناطق ، كما جعلته مؤقتاً ينتهى أجله باستتباب الأمن فى البلاد وقدرة الإدارة المحلية على حفظه ، فإن فرنسا قد قيدت هذا الأمر باتفاق الطرفين ، فكان هذا النص ضربة موجهة ضد سيادة تونس الداخلية .

كما كانت المادة السادسة من المعاهدة ضربة أخرى تسبب عنها الحد من سيادة تونس الخارجية ، سواء من حيث التمثيل الدبلوماسى والقنصلى ، أو من حيث حرية تونس فى عقد اتفاقات مع الدول الأخرى ، وفى هذه الناحية تنص المعاهدة على وجوب أعلام فرنسا والحصول على موافقتها مقدماً

على أن المادة الأولى والمادة الرابعة والمادة السادسة من المعاهدة اعترفت بكيان تونس الدولى وبسيادتها الخارجية ، إنما قيدتها ببعض القيود ، وإذا كان ممثل فرنسا بتونس « المقيم العام » هو الواسطة بين الباى وممثلى الدول فلأنه وزير خارجية الباى ، طبقاً لأمر عال (مرسوم ملكى) مؤرخ فى ٩ يونيو ١٨٨١

وإذا كانت هذه المعاهدة قد نصت فى ديباجتها على أنها « معاهدة وداد وصداقة » ولم يرد فى مادة من موادها النص على « الحماية » بالذات ، فانها فى الواقع — كما تبين من النصوص السابقة — اعتداء صارخ على سيادة تونس الداخلية والخارجية .

قيود جديدة :

وسرعان ما تكشف لفرنسا بعد سنتين من أمضاء هذه المعاهدة أنها لا تحقق لها الغاية المنشودة منها ، وأن ما خولته المعاهدة لها لا يعطيها حق التدخل

فى شؤون تونس الداخلية التى كان الباى يراها من اختصاص حكومته ، ويؤيده فى ذلك ثورة الشعب على المعاهدة من أصلها

ولهذا نرى فرنسا تسعى بمختلف الوسائل إلى فرض معاهدة أخرى تضمن لها حق التدخل فى شؤون تونس بصفة واسعة وفعالة ، فبدأت سعيها لتحقيق هذه الغاية وأخذت تتحين الفرص لفرض معاهدة ثانية تحقق إتمام سيطرتها على البلاد ، وسلكت مع الباى الجديد « على باى » طرقا أخرى لأرغامه فى النهاية على إمضاء الاتفاقية المعروفة « باتفاقية المرسى » المعقودة بتاريخ ٨ يونيو سنة ١٨٨٣

والمادة الأولى من هذه الاتفاقية هى أخطر موادها ، إذ تنص على أن « حضرة الباى المعظم ، لما كان قصده أن يسهل للحكومة الفرنسية « إتمام حمايتها » ، تكفل باجراء الاصلاحات الأدارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها » .

فهذه المادة تفرض أن هنالك حماية فرنسية على تونس ، وهذا ما لم تنص عليه المعاهدة الأولى ، ثم تبنى على ذلك أن غرض الباى إتمام هذه الحماية ، وتجعله يتكفل بادخال الاصلاحات الادارية والعدلية والمالية التى ترى الحكومة الفرنسية فائدة من إدخالها .

ويجدر بنا أن نلاحظ أن هذه المادة لم تقض على سيادة الباى الداخلية ، وأنها أبقت له حق التشريع وسن القوانين ، على شرط ألا تتعارض مع ما تعهد به فى معاهدة باردو .

ولكن الحكومه الفرنسية ذهبت مذهباً شاذاً فى تاويل هذه المادة واعتبرتها تنازلا من الباى عن سلطاته إلى الدولة الحامية ، واتخذتها سبيلا إلى عرقلة جميع الاصلاحات والمشروعات التى ترى الحكومة التونسية فائدة من إدخالها . كما اعتمدت عليها فى تنفيذ برنامجها الاستعمارى فى تونس . فكانت هذه المادة هى الأساس الذى تقوم عليه سيطرة فرنسا على شؤون تونس الداخلية ، فبعد أن كان المقصود منها هو أن يتعهد الباى بادخال الاصلاحات اللازمة أصبحت تتخذ سندا قانونيا لسلب اختصاصات الحكومة التونسية .

ولم تكتف فرنسا بما ورد فى هذه النصوص ، بل فرضت قيودا جديدة على

الباى وجعلت أوامره العلية (المراسيم) غير نافذة ما لم يصادق عليها المقيم العام الفرنسى نفسه ، وذلك بمقتضى مرسوم صادر من رئيس الجمهورية الفرنسية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤ يعطى للمقيم هذا الحق نيابة عن الحكومة الفرنسية .

وهكذا تجاوزت فرنسا حدود المعاهدتين اللتين فرضتا على تونس فرضاً ، فحلت محل الدولة الحمية ، وحكمت البلاد حكما مباشراً ، وأصبح ممثلها بتونس الحاكم المستبد والرئيس الأعلى للادارة التونسية .

مقاومة الحماية :

لم تكد الجيوش الفرنسية تحتل مناطق البلاد وتفرض حمايتها على تونس حتى ثار الشعب فى وجهها ، وعمت الثورة جميع انحاء البلاد وزاد الثورة اشتعالا تيقن الشعب أن الباى أرغم على عقد المعاهدة ارغاما ، مما دعاه إلى الاحتجاج لدى الدول الاجنبية — وبخاصة تركيا — على الاعتداء الفرنسى على بلاده .

فاضطرت فرنسا أمام الثورة المندلعة فى انحاء البلاد إلى إرسال النجدات تلو النجدات لاخضاع البلاد إلى سلطانها .

وقد دامت المعارك الطاحنة حتى شهر فبراير سنة ١٨٨٢ ، واشتهرت القيروان وسوسة وقابس والقلعة الصغيرة وزغوان وتستور بمقاومتها العنيفة ، أما صفاقس فقد احتلت بعد حصارها بحراً وبراً وبعد أن دمرت تدميراً . وظلت المنطقة الجنوبية تقاوم بزعامة القائد الكبير على بن خليفة حتى عام ١٩١٠

وهكذا اظهر الشعب التونسى أرادته في عدم قبول الحماية التى فرضت عليه فرضاً فقاومها بالسلاح ، ولما تغلبت عليه القوة الغاشمة أبى أن يستسلم ويرضخ للمصير الذى أرادته له فرنسا ، فأخذ يقاوم الحماية الفرنسية بالوسائل السياسية وبالثورات العنيفة بين الحين والآخر ، ولم يدع فرصة تمر دون أن ينتهزها للتخلص من نير الاستعمار الفرنسى .

وقد سجل شعب تونس فى كفاحه خلال الستين سنة الماضية صفحات رائعة من البطولة والتضحية ، وكلما حاولت فرنسا القضاء على حركته التحريرية بجميع وسائل الإرهاب والاضطهاد عادت هذه الحركة أقوى نشاطاً وأشد بأساً .